

مقترح مقدم من
دولة الكويت وجمهورية مصر العربية

بشأن
الدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل
الاقتصادية والاجتماعية والتنمية

تهدى المندوبية المصرية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى كافة المندوبيات الدائمة للدول العربية الشقيقة وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة شئون مجلس الجامعة)، وفي إطار التحضيرات الجارية لقمة الرياض المقبلة، تتشرف بأن تبعث رفق هذا بمذكرة مقدمة من جمهورية مصر العربية بشأن مقترح مصري - كويتي خاص بالدعوة لعقد قمة عربية تخصص لمناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية علما بان الفكرة قد لاقت ترحيبا من جانب السادة السفراء والمندوبين الدائمين في الاجتماع الذي عقد بمقر وزارة الخارجية المصرية يوم أمس.

وكانت كل من دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية الشقيقتين قد أبديا اهتماما واضحا بهذا الموضوع.

وتنتهز المندوبية المصرية الدائمة لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب عن فائق التقدير والاحترام إلى كافة المندوبيات الدائمة للدول العربية الشقيقة وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- إلى المندوبيات الدائمة للدول العربية.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

مشروع

بشأن تعزيز العمل العربي المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية

- 1 يمر العالم العربي بمراحل حرجة وتحديات خطيرة لم تعد تقتصر في تهديدها على أمن وسلامة واستقلال بلادنا ووحدة التراب الوطني بل تجاوزت تلك الأخطار لتمس أوضاعنا وأحوالنا الاقتصادية والتنمية والاجتماعية والثقافية التي تحيط بحياة وكرامة المواطن العربي وحقه في العيش الآمن واللاق.
- 2 وإذا كانت الأخطار التي تهدد سيادة واستقلال ووحدة أراضيها قد استغرقت الجزء الأعظم من اهتمامنا وألوياتنا في المراحل الماضية فإن معالجة التهديدات الأخرى التي تمس أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية ما تزال في حاجة إلى مزيد من الاهتمام والتعزيز. ويتعلق الأمر على سبيل المثال بالتحديات الآتية:
 - تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين أبناء الوطن العربي.
 - تدهور الأوضاع المعيشية للمواطن بشكل عام.
 - تواضع حجم التجارة العربية البينية وتواضع حجم الاستثمارات المحلية.
 - هجرة رؤوس الأموال والعقول والكفاءات العربية إلى الخارج.
 - ضعف البنية التحتية في كثير من البلدان العربية (الطرق/ المياه/ الكهرباء/ وسائل الاتصال).
 - عدم مواكبة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات التنمية ومتطلبات المنافسة العالمية.
- 3 -ومواصلة لما أقرته الدول العربية في القمم السابقة بشأن تطوير وتفعيل منظومة العمل العربي المشترك، وضرورات الإصلاح والتحديث في الدول العربية، ومع تقدير كافة الجهود التي قامت وتقوم بها الجامعة العربية بأجهزتها المختلفة ومنظماتها المتخصصة في سبيل وضع استراتيجيات متكاملة للتنمية والتطوير والإصلاح.
- 4 -وأخذاً في الاعتبار أهمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لمفهوم الأمن العربي الشامل، فقد قرر الملوك والرؤساء والقادة ما يلي :
أولاً: عقد قمة عربية تخصص فقط للشئون الاقتصادية والتنمية والاجتماعية بهدف بلورة برامج وآليات عملية لتعزيز وتفعيل الاستراتيجيات التنموية الشاملة والمنفقد عليها.

ثانياً: تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة العربية بالإعداد لهذه القمة بالتنسيق مع المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة، واتحاد الغرف التجارية العربية ومؤسسات رجال الأعمال مع الأخذ في الاعتبار العناصر التالية:

- أ - كيفية تشجيع القطاع الخاص باعتباره احد الركائز الأساسية للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك.
- ب- مراعاة المدى الزمني الذي تستغرقه البرامج والمشروعات قبل أن تؤتى ثمارها.
- ج- التدقيق في اختيار المشروعات الاقتصادية والتنموية المطلوبة بحيث يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة لدى المواطن العربي وبحيث تكون من المشروعات التي تعزز التكامل والاندماج الاقتصادي في العالم العربي.
- د- الاهتمام بتفعيل الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بما يصب في النهاية في مصلحة العمل العربي المشترك.
- هـ- إعطاء أولوية لمشروعات البنية التحتية كشبكات الطرق والطيران والربط الكهربائي والاتصالات.
- و- صياغة برامج خاصة لبعض الدول العربية حسب ظروفها الاقتصادية وقدرتها المؤسسية.

ثالثاً: يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً إلى دورته العادية القادمة يتضمن المراحل التي تم إنجازها في الإعداد لهذه القمة بما في ذلك مشروع جدول أعمالها، والوثائق والأنشطة التحضيرية الأخرى.